«كوندومنيوم» او سلطة مشتركة على الضفة الغربية. وشارك في اعدادها، هذه المرة، الوزير عيزر وايزمان، ولم تطرح على الليكود في هذه المرحلة خشية رد فعلهم. ووضع بيرس على جدول اعماله لمرحلة لاحقة نية اقتراحها على الملك حسين في حال بدأت مفاوضات اسرائيلية ـ اردنية حول الموضوع، مكتفياً، حتى ذلك الحين، بما تمَّ من اعلام الملك حسين بخطوطها العامة (**المصدر نفسه**).

مشروع «الكوندومنيوم»

تتفق المصادر الاسرائيلية، على اختلافها، على القول ان الحديث عن مشروع تقاسم السلطة (الكوندومنيوم) بين اسرائيل والاردن في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، لم يكن وليد الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية التي تم التحدث عنها آنفاً، وكانت باريس ابرز محطاتها. لقد تم عرض هذا المشروع من قبل شمعون بيرس في صيف العام ١٩٧٤، في لقاء رباعي ضم، الى جانب الملك حسين، كلاً من رئيس الحكومة الاسرائيلية، آنذاك، اسحق رابين، ووزير الدفاع، شمعون بيرس، ووزير الخارجية، يغئال آلون، حيث استمع الملك حسين الى عرض قدمه بيرس لفكرة اقامة سلطة اسرائيلية ـ اردنية مشتركة في الضفة الغربية (**معاريف**، ٣٠/١٠/١٩٨٥). ويرى بعض المصادر الاسرائيلية في هذا المشروع تجسيداً عملياً لمفهوم الحل الوظيفي الوسط الذي طرحه دايان وتبناه بيرس كمشروع مضاد للحل الاقليمي الوسط (**المصدر نفسه**). وتشير المصادر الصحافية، أيضاً، الى ان الملك حسين رفض، في حينه، مشروع الحل الاقليمي الوسط، كذلك لم يبد موافقة على مشروع الحل الوظيفي الوسط حين عرض عليه لاول مرة، مواصلاً مطالبته بانسحاب اسرائيلي من جانب واحد من منطقة غور الاردن كخطوة اولى، موازية لاتفاق الفصل بين القوات الذي تم التوصل اليه، من خلال الجهود الدبلوماسية التي بذلها مستشار الرئيس الاميركي للامن القومي ووزير الخارجية لاحقاً، هنري كسينجر، مع كل من مصر وسوريا واسرائيل (**المصدر نفسه**).

وكانت اسرائيل، وما تزال، ترى ان الانسحاب من غور الاردن من شأنه ان يضع نهاية لمشروع آلون القديم، وهو ما لا تستطيع الاستجابة له (**المصدر نفسه**). ودعا مشروع آلون، من احد جوانبه، الى اقامة سلسلة مستوطنات يهودية، على امتداد نهر الاردن، تشكل حزاماً امنياً عازلاً مع الاردن. وجاءت فكرة تقاسم السلطة لتعفي اسرائيل من مسألة الانسحاب من هذه المواقع. وولدت في اطار مساعيها المتواصلة لايجاد صيغة حل سياسي في الضفة الغربية، وربما قطاع غزة فيما بعد، يجرى التفاهم بشأنه مع الاردن، ويقوم على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية كلياً، ويلغي دورها في أية تسوية محتملة. ويشكل، في الوقت ذاته، إغراء للاردن، للدخول في مباحثات ثنائية مباشرة مع اسرائيل، وبرعاية اميركية، على غرار المباحثات المصرية ـ الاسرائيلية في كامب ديفيد، اذا رغب الاردن في ذلك، ولا يلزم اسرائيل بأي مشاركة دولية لا ترغب فيها؛ مثل المؤتمر الدولي، او المظلة الدولية التي ما يزال الاردن ـ وفق مصادره المختلفة ـ متمسكاً بها حتى الآن.

وتحقق موضوعة تقاسم السلطة، التي نحن بصدد التعرض لها بشيء من التفصيل، مجموع هذه الاهداف والطموحات الاسرائيلية، لكنها لم تشكل عامل اغراء للاردن، كما اوضحت مسيرة التسوية السياسية التي رعتها الولايات المتحدة الاميركية على امتداد الشهور الثمانية الماضية. وربما كان هذا السبب بالذات الدافع الحقيقي وراء بحث شمعون بيرس عن مخرج لاستمرار رفض الاردن الدخول في مفاوضات ثنائية علنية مع اسرائيل، باتجاه حل يقوم على اساس مما يُمكن تسميته بـ «سلام الامر الواقع» المبني على حقيقتين:

الاولى: انه في ظل تعقد مسيرة التسوية السياسية مع الاردن يمكن مواصلة الحوارات السرية بانتظار ظروف اكثر ملاءمة للوصول الى اتفاق.

الثانية: في ظل استمرار الحقيقة الاولى، تقوم اسرائيل، بموافقة صريحة أو ضمنية من الاردن، «بتنفيذ تغييرات ادارية في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ويحتمل، ايضاً، في قطاع غزة.